الموجز السياساتي 4
بشأن خطتنا المشتركة

إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية: إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

أيار/مايو 2023

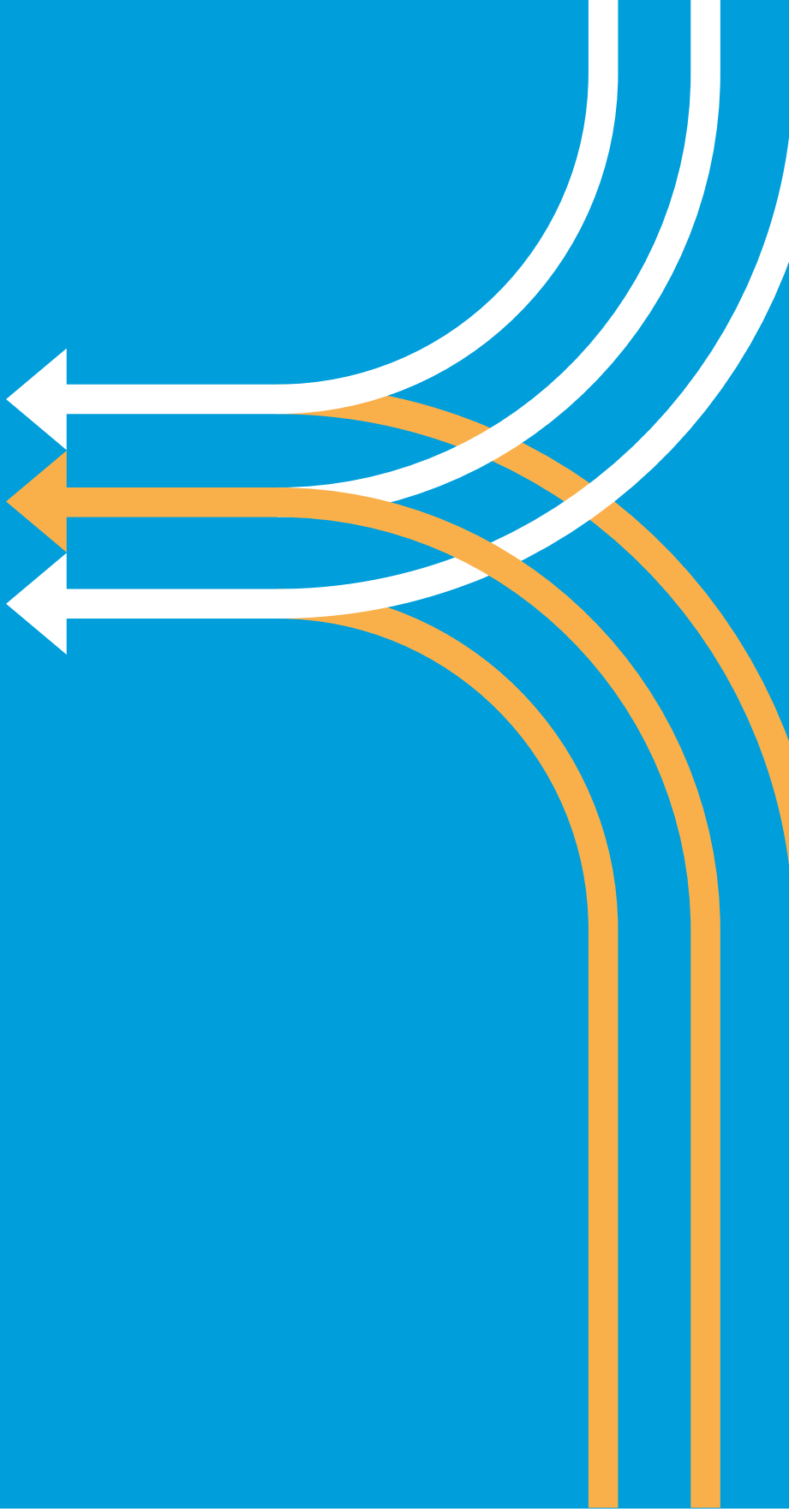

الأمم المتحدة

مقدمة

توطئة

لن نستطيع التغلب على التحديات التي نواجهها إلا بتمتين التعاون الدولي. لذا، فإن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع أن ينعقد في عام 2024 يتيح فرصة للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل، تعزز الحوكمة العالمية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة على السواء (قرار الجمعية العامة 307/76). وقد دُعيتُ، بصفتي الأمين العام، إلى تقديم مساهمات في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة في شكل توصيات عملية المنحى، استنادا إلى المقترحات الواردة في تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي كان إعداده في حد ذاته استجابة للإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75). وهذا الموجز السياساتي هو إحدى هذه المساهمات. وهو يتناول بإسهاب الأفكار التي اقترحت لأول مرة في خطتنا المشتركة، آخذا بالاعتبار التوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء في وقت لاحق وما جرى على مدى أكثر من عام من المشاورات الحكومية الدولية ومشاورات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، والتي تستمد جذورها من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك دولية أخرى.

الغاية من هذا الموجز السياساتي

وقد أُقرَّ في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" بوجود مفارقة ضارة في صلب عملية صوغ السياسات على الصعيد العالمي، وهي أن نماذجنا ومقاييسنا الاقتصادية تتجاهل العديد من الجوانب التي تحافظ على الحياة وتسهم في رفاه الإنسان، وتمعن في الوقت ذاته وعلى نحو غير سليم في إضفاء قيمة مفرطة على الأنشطة التي تستنزف الكوكب. والقصد من وراء المقترحات المعروضة في هذا الموجز السياساتي ليس هو الاستعاضة عن الناتج المحلي الإجمالي وإنما هو رسم مسار لوضع مقاييس تكميلية تركز تركيزا أكمل على الجوانب التي تنطوي على أهمية بالنسبة إلى الناس والكوكب والمستقبل.

يواجه العالم حاليا أزمات كارثية ومترابطة منها تغير المناخ، وتدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي، والدمار الناجم عن النزاعات والعنف، وازدياد مظاهر الفقر والجوع وعدم المساواة والعجز عن تحمل أعباء الديون، وارتفاع تكاليف المعيشة، ولا يلوح من هذه الأزمات أي دليل على التراجع. لقد ابتعد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن مساره ابتعادا خطيرا. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي هو البديل الذي بواسطته نحدد القيمة ونقيس خلق الثروة والتقدم الإنمائي ونخصص الموارد على هذا الأساس.

وكما ذُكر في الفقرتين 38 و 39 من تقريري المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان رفاه الإنسان، والاستدامة البيئية، والخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر، مثل أعمال الرعاية، والأبعاد التوزيعية المتحيزة للنشاط الاقتصادي. وهو، علاوة على ذلك، لا يأخذ في الاعتبار الدمار الذي يلحق بالبشر والبيئة من جراء بعض الأنشطة الاقتصادية. وكثيرا ما تسهم الممارسات الضارة، من قبيل إزالة الغابات والصيد المفرط وحرق الوقود الأحفوري، في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولبلوغ الغايات التي وضعناها لمعالجة الأزمة الكوكبية الثلاثية وغيرها من الأزمات، لا بد من إحداث تحول جوهري عاجل في الكيفية التي نقيس بها التقدم.

وقد بدأت المناقشات المتعلقة بتجاوز الناتج المحلي الإجمالي[1] منذ عقود وما زالت مستمرة. وقد أرست هذه الجهود الأساس لإيجاد لغة مشتركة وشبكة ممارسين لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين الأمثلة ما يلي:

(أ) خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

(ب) دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتمم الناتج المحلي الإجمالي بمقاييس الرفاه والقدرة على المشاركة وعدم المساواة والفقر المتعدد الأبعاد ويأخذ في الاعتبار الترابط بين النظم الاجتماعية – الاقتصادية والنظم الكوكبية؛

(ج) المؤشرات الخاصة بالجوانب الجنسانية عبر المجالات المواضيعية التي تتجاوز أهداف التنمية المستدامة وتقيس كلا من وضع المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة وتقارن بينهما على نحو كاف، ويشمل ذلك مقاييس الوقت المصروف في الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر وتوزيعه وقيمته الاقتصادية، إلى جانب مقاييس أخرى، مثل التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة[2]؛

(د) العمل الذي يركز على النمو الشامل للجميع والجهود المبذولة من أجل تجاوز الناتج المحلي الإجمالي التي يبذلها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

(هـ) المقاييس التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمتعلقة بتدهور البيئة واستنزافها، والمحاسبة البيئية والاقتصادية، ومقاييس الثروة الشاملة أو الحاضنة للجميع.

ومن بين هذه المبادرات، صيغت أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، التي اعتمدتها الدول الأعضاء قاطبة، لغرض مقصود هو معالجة أوجه القصور التي تعتور الناتج المحلي الإجمالي. والواقع أن أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها هما الإطار المقيسُ المتفقُ عليه حاليا الأكثرُ شمولا لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن الغاية 17-19 من الأهداف تدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030.

وقد حظيت هذه الدعوة بالاهتمام في خطتنا المشتركة وفي تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج المعنون *Valuing What Counts: United Nations System-wide Contribution on Progress Beyond Gross Domestic Product* (إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية: إسهام منظومة الأمم المتحدة في التقدم المحرز صوب تجاوز الناتج المحلي الإجمالي)، الذي يشكل الأساس التقني لهذا الموجز السياساتي[3]. ويهدف الموجز أيضا إلى الاستفادة من العمليات الجارية، ومنها التحديث المتعدد السنوات لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008[4] المقرر إنجازه بحلول عام 2025 وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية[5].

وبناء على ذلك العمل، أقدم ههنا مقترحات للمساعدة في وضع مقياس عالمي وشامل للتقدم والتنمية المستدامة يُتمِّم الناتج المحلي الإجمالي. وتُعرض على الدول الأعضاء ثلاث توصيات محددة لتنظر فيها ألا وهي:

(أ) تجديد الالتزام السياسي بإنشاء إطار مفاهيمي يمكنه أن يحدد بدقة قيمة الأشياء التي تحظى بأهمية بالنسبة إلى الناس والكوكب والمستقبل، ويتخذ من خطة عام 2030 والالتزام المنصوص عليه ضمنها بألا يترك أحد خلف الركب مرتكزا له؛

(ب) إعداد عملية تقنية وعلمية متينة، تسترشد ببيانات صحيحة ومصنفة، تفضي إلى وضع لوحة متابعة للأمم المتحدة بشأن القيمة تتضمن عددا محدودا من المؤشرات الرئيسية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) وضع مبادرة كبرى لبناء القدرات وتوفير الموارد لتمكين الدول الأعضاء من استخدام الإطار الجديد بفعالية.

لماذا يتعين علينا أن نتجاوز الناتج المحلي الإجمالي؟

الناتج المحلي الإجمالي هو المعيار الأكثر استخداما في قياس التقدم الاقتصادي للبلدان وقيمة إنتاجها المحلي من السلع والخدمات. وهو جزء من نظام الحسابات القومية الذي يضع لغة مشتركة للإحصائيين والاقتصاديين وواضعي السياسات في جميع البلدان. ويمكن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي إنجازا تاريخيا من منظور أنه مكن الآلاف من المحاسبين الوطنيين في جميع أنحاء العالم من التدرُّب على إنتاج حسابات قومية موثوقة ومتسقة وقابلة للمقارنة وقابلة للتكرار. وهو أيضا يوفر طريقة مفيدة لطرح تحليل اقتصادي مقنع.

غير أنه يستخدم بطرق غير مقصودة. ذلك أننا باستخدام الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل كبديل للتنمية، لا ندرك أن التنمية المستدامة متعددةُ الأبعاد وأنها تتأثر بعوامل متعددة، مثل القدرة على الحصول على الموارد، وفخ اللُّهاث وراء الإنتاجية، والارتهانات الاجتماعية والبيئية، وأوجه عدم المساواة، ومظاهر الهشاشة، والتحديات المتصلة بالقدرة المؤسسية[6]، وأوجه الهشاشة الكبيرة التي قد توجد في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع. إن مستويات متماثلة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني يمكن أن تحجب ما يوجد في البلدان المختلفة من حقائق إنمائية ومواطن ضعف وتحديات شديدة الاختلاف.

ومع ذلك، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي يؤدي دورا رئيسيا كمعيار لتقديم الدعم الدولي، بما في ذلك في المعايير الخاصة بالبلدان المصنفة ضمن قائمة أقل البلدان نموا[7] أو البلدان المؤهلة للحصول على الدعم من المؤسسة الإنمائية الدولية[8]، مما يؤدي إلى حرمان بعض البلدان التي تعاني من مواطن ضعف شديدة من التمويل الميسَّر. فهو يفرط في تبسيط الاحتياجات المعقدة للبلدان التي تمر بظروف خاصة ويحجبها، ومنها البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

وقد برز الناتج المحلي الإجمالي كأداة لمعالجة أزمات القرن العشرين ولكنه غير قادر على أن يعالج الشواغل البيئية والاجتماعية في العالم الراهن معالجة كافية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الحسبان تلوث الهواء واستنفاد الموارد الطبيعية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي. بل كثيرا ما تؤدي هذه العوامل الخارجية السلبية إلى زيادات في الناتج المحلي الإجمالي دونما نظرٍ إلى ما ينجم عنها من أضرار اجتماعية - اقتصادية وبيئية أوسع في المدى الأبعد. ولئن بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي ضعف ما كان عليه منذ عام 1970، فإن استنزاف الموارد قد ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البيئة الطبيعية. ويغذّي الناتج المحلي الإجمالي التصور بأن النمو الاقتصادي الدائم يمكن أن يستمر بشكل معقول إلى أجل غير مسمى داخل حدود الكوكب، دون الالتفات إلى الاعتبارات البيئية والاجتماعية.
- لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار كامل نطاق الاقتصاد غير النظامي، مثل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الأسر المعيشية، كما لا يأخذ في الاعتبار القيمة الاجتماعية لأنشطة من قبيل الرعاية الصحية أو قيمة الأمن[9]. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما لا تُرى أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والنساء هن من يقمن بها بدرجة كبيرة، وكثيرا ما لا تقدر حق قدرها. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث أمضت النساء ما يقدر بنحو 512 بليون ساعة على صعيد العالم في أعمال إضافية غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال كانت سندا لاقتصاداتنا[10].
- لا يتيح الناتج المحلي الإجمالي معرفة أشكال التوزيع لتحديد أوجه عدم المساواة ومعالجتها، بما في ذلك عدم المساواة بين النساء والرجال وعدم المساواة التي يواجهها

اللاجئون والمهاجرون والأقليات، كما لا يأخذ في الاعتبار التدخلات المحددة الأهداف اللازمة لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يواجهون أشكالا متقاطعة من عدم المساواة. ويؤدي إقصاء الاعتبارات الاجتماعية والبيئية المتأصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى إدامة سوء توزيع الموارد على نحو يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة.

- لا يزال الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الأحيان عاجزا عن الإحاطة بالظواهر الاقتصادية الجديدة نتيجة لمشاكل عويصة تشوب عمليتي التجميع والقياس، ومن تلك الظواهر مثلا الرقمنة واستخدام الخدمات الرقمية المجانية، واستخدام الأصول المشفرة وتطوير البيانات. ويجري تناول هذه المسائل الخاصة في المناقشات الجارية بشأن تنقيح نظام الحسابات القومية لعام 2025.

لقد أصبح من الواضح مع مرور الزمن أن ثمة محدودية متأصلة في ما يستطيع الناتج المحلي الإجمالي قياسه. فهو لا يحيط تماما بتعقيدات التحديات الملحة التي نواجهها في الوقت الراهن. وعلى الرغم من أوجه القصور الجلية تلك، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي يستخدم أو يساء استخدامه معياراً لعدد مهم من أطر السياسات الوطنية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية. ويشمل ذلك على وجه الخصوص معايير الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والقرارات المتعلقة بتخفيف عبء الدين والتمويل الميسر، ومسائل أخرى من قبيل الرفع من قائمة أقل البلدان نموا. وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على الناتج المحلي الإجمالي إلى اختناقات مضرة وتفاوتات خطيرة في أداء الهيكل المالي الدولي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا بد من معالجة هذه المشاكل على وجه الاستعجال، بسبل منها تطبيق مقاييس "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" التي أقترحها. وسيجري تناول استخدام المقاييس في سياق اتخاذ القرارات المالية بمزيد من التفصيل ضمن الموجز السياساتي المقبل المتعلق بالهيكل المالي الدولي. ويتطلب ذلك أيضا الاستفادة من التوصيات المقبلة للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي يمكن أن يسهم أيضا إسهاما جليلا في تصحيح المعاملة المجحفة الطويلة الأمد الناجمة عن استخدام الناتج المحلي الإجمالي معيارا مرجعيا مهيمنا في تقرير السياسات استخداما يفتقر إلى التمحيص.

إن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي من أجل قياس الأشياء القيِّمة وتحسين عملية اتخاذ القرارات بما يخدم مصالح الناس والكوكب والمستقبل هو إجراء يمكن أن يغير بشكل جذري الطريقة التي تنتهجها الحكومات في وضع السياسات وتحفيز الاستثمارات للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزام القاضي بألاّ يترك أحد خلف الركب. ويبين الشكل الوارد أدناه كيف يمكن لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الاستفادة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعمه.

وثمة عدد من الفرص لتعيين مقاييس "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي" وتطويرها. وقد نُقح نظام الحسابات القومية، الذي هو مرتكز الناتج المحلي الإجمالي، في الأعوام 1968 و 1993 و 2008، ويجري حاليا تنقيحه مجددا لتكتمل عملية التنقيح بحلول عام 2025. وينبغي أن تستفيد الجهود المبذولة لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي من فرصة هذا التحديث لنظام الحسابات القومية، الذي سيركز على قياس الرقمنة والعولمة، من أجل تحسين مراعاة اعتبارات الرفاه والاستدامة، بما في ذلك من خلال قياس أشكال التوزيع والاقتصاد غير النظامي والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر.

وإضافة إلى ما ذُكر، يعكف العديد من البلدان على وضع إحصاءات لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتحليل وقياس ليس فحسب أوجه تأثير الاقتصاد في البيئة وإنما أيضا كيفية اشتغال النظم الإيكولوجية ومساهمتها المباشرة في تحقيق رفاهنا. وينبغي أيضا أن تكون الإحصاءات الاجتماعية – الاقتصادية الحالية والبيانات المستمدة من تعدادات السكان والمساكن، التي تجمع بناء على المعايير الإحصائية الدولية، جزءا من الأساس المنطلق منه لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

ويتعين على الدول أن تعمل بالإضافة إلى تجميع المؤشرات الرئيسية على صيانة وتطوير نظم بيانات وطنية شاملة لتحليل البيانات المصنفة وتوفيرها ابتغاء تقييم التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزام القاضي بألاّ يترك أحد خلف الركب. والواقع أن الأزمات المتعددة الحالية، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية المتفاقمة، قد كشفت عن ضرورة أن تبتعد نظمنا الإحصائية عن أساليب العمل التقليدية الحالية ليكون في مقدورها أن تدعم برامج التنمية المستدامة والتحول في البلدان دعما فعالا.

تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يزداد التفاوت في الدخل ويتفاقم الفقر المدقع. ونحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يكفل التضامن والشمول في تقاسم المنافع الاقتصادية. وينبغي أن تتجاوز مقاييس التقدم الناتج المحلي الإجمالي للنظر في أثر التوزيع ودعم المبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب.

سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا قياسيا في عام 2022. فالجوع وانعدام الأمن الغذائي يقوضان رفاه الناس بشكل خطير، وربما يؤديان إلى الزج بالمزيد من الناس في وهدة الفقر، ويزيدان من مواطن الضعف ويرفعان مستويات الديون. لذا ينبغي إيجاد حلول مشتركة سريعة وفعالة.

نحتاج إلى مقاييس وسياسات بشأن "الرفاه والقدرة على المشاركة" تركز على الناس وعلى صحتهم ورفاههم وتعزز المشاركة الهادفة. وما زالت القيمة الاجتماعية لأعمال الرعاية والصحة والرفاه والأمن غير موضوعة في الحسبان إلى حد كبير.

ينبغي ألا ينظر إلى التعليم باعتباره عبءا مكلفا وإنما ينبغي النظر إليه كاستثمار في رأس المال البشري كقدرة إنتاجية رئيسية. فالحصول على التعليم هو مفتاح تكافؤ الفرص وينبغي اعتباره عنصرا من عناصر النمو والرفاه.

لسنا على المسار الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وتقلل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة من الفرص الاقتصادية ولا تحتسب في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يقلل من قيمة مساهمة المرأة الكاملة في المجتمع. وينبغي للتدابير التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أن تراعي المؤشرات الجنسانية في المجالات المواضيعية التي تقيس حالة كل من المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة وتقارن بينهما على نحو كاف.

تعتبر الموارد الطبيعية الأساسية، مثل المياه النظيفة، عنصرا أساسيا للرفاه وتلبية حق الجميع في العيش على كوكب سليم. وتظهر البيانات المتعلقة بالمؤشر 6-1-1 من أهداف التنمية المستدامة اختلافات إقليمية صارخة في الحصول على مياه الشرب المدارة بأمان ووجود تحديات كبيرة، ولا سيما في أفريقيا. ويتعين وضع مقاييس لتعكس هذه التناقضات وتكون إطارا يسترشد به في وضع السياسات الرامية إلى التغلب على هذه التحديات.

قَصُر العالم عن بلوغ هدف حصول الجميع على الطاقة النظيفة والمستدامة بتكلفة ميسرة، في حين يستمر الطلب العالمي على الطاقة في الارتفاع. إننا بحاجة إلى تحول أساسي صوب "اقتصاد قائم على الابتكار ومراعاة الاعتبارات الأخلاقية" لضمان كفاءة الطاقة وازدهار الابتكار من أجل إيجاد تكنولوجيات أكثرمراعاة للبيئة.

لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار أنواع النمو الذي يجري تحقيقه ولا كيفية تحقيقه (أي ظروف العمل ، والأثر الواقع على المناخ والتنوع البيولوجي). وينبغي أن تقيم المقاييس والسياسات الهادفة دورَ الاقتصاد في تحقيق تكافؤ الفرص، والتطور الشخصي، والتمكين، والأجر العادل، ومساهمة القطاع غير النظامي.

يتطور الابتكار والتكنولوجيات بسرعة ويشمل ذلك التطور الذكاء الاصطناعي. وهذا يستدعي وضع مقاييس جديدة لتوجيه السياسات التي من شأنها تسخير هذه التطورات وبناء بنى تحتية أكثر قدرة على الصمود، وتحسين إنتاج الغذاء، والحد من النفايات، ومراقبة التلوث، وخفض الانبعاثات وصولا إلى صناعة تتوفر فيها مقومات الاستدامة.

تستمر أوجه عدم المساواة في الظروف الإنسانية المتعلقة بالصحة والتعليم والدخل والثروة والحصول على الموارد والفرص. وينبغي الاسترشاد بالمقاييس في الجهود المبذولة لإنهاء جميع أشكال التمييز.

يعتبر توفير بيانات أكثر متانة وتفصيلا بشأن المناطق الريفية والحضرية والمجموعات السكانية والمجتمعات المحلية عاملا أساسيا في تقييم الاستدامة والقدرة على الصمود. وثمة حاجة إلى استعمال تلك البيانات كأداة للتخطيط الحضري والإقليمي لمعالجة مواطن الضعف وتلوث الهواء وتحسين إدارة النفايات.

تزداد بصمتنا المادية العالمية بمعدل أسرع من الناتج السكاني والاقتصادي. ويجب أن تتجاوز مقاييس التقدم الناتج المحلي الإجمالي للنظر في الدخل والثروة والاستهلاك بالإضافة إلى تقديم بيانات دقيقة عن أشكال التوزيع لتقييم أوجه عدم المساواة وتوفير مقاييس أقوى بشأن الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

من شأن الخفض السنوي للانبعاثات ، كما حدث في عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19 ، أن يدفع بنا صوب تحقيق أهداف اتفاق باريس. ومع ذلك، في عام 2021 ، ارتفعت كميات الفحم والنفط بشكل كبير، وهذا ما ساهم في ارتفاع انبعاثات الكربون إلى مستويات قياسية. وثمة حاجة إلى مقاييس جديدة تستهدف العمل المناخي وما يتصل به من تمويل لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة، ودعم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها والتخفيف من حدتها.

ما انفك العبء الكيميائي الذي ينوء به كاهل المحيطات يزداد. فقد تزايد التلوث البلاستيكي البحري بعشرة أضعاف منذ عام 1980، وهو يؤثر على 267 نوعا على الأقل. ومن شأن تنفيذ مقاييس مواضيعية في مجموعة من المجالات بما في ذلك الزراعة المستدامة والحراجة ومصايد الأسماك والطاقة وتدفقات المواد والمياه أن يدعم اتخاذ قرارات سياساتية أفضل لمعالجة هذه الشواغل المتزايدة.

يجب أن نأخذ في الاعتبار استخدام الموارد الطبيعية وتدهورها وتنوعها البيولوجي في جميع القرارات الاقتصادية، بما في ذلك التأثيرات الواقعة على ضعفاء الناس. ومنذ عام 1970، انخفضت أعداد الثدييات والطيور والأسماك والبرمائيات والزواحف في العالم بنسبة 86 في المائة ويفوق عدد الأنواع المعرضة لخطر الانقراض مليون نوع. وينبغي أن تتجاوز مقاييس التقدم الناتج المحلي الإجمالي لتعكس على نحو كاف التكلفة الحالية للإنتاج والتنمية الاقتصادية، وهي تكلفة ظلت حتى الآن غير مرئية وغير مأخوذة بعين الاعتبار.

يؤدي ضعف سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إلى زيادة انعدام الأمن، ويترافق ذلك بمظاهر الانخفاض الشديد في التنمية البشرية. ويجب أن تركز المقاييس والسياسات على "تعزيز المؤسسات والحوكمة القائمة على المشاركة" لمنع وقوع تراجعات سلبية في العدل والسلم وفي حالة الكوكب.

لكي تتجاوز عمليات اتخاذ القرار بجميعها الناتجَ المحلي الإجمالي، نحتاج إلى قدرة إحصائية أقوى للاستثمار في المقاييس الصحيحة لتوجيه تعددية الأطراف والتضامن المعزَّزين في توزيع التكاليف والفوائد والحقوق والأعباء توزيعا عادلا، فضلا عن المساعدة في إماطة اللثام عن الممارسات غير المشروعة وغير القانونية والضارة من أجل كبحها.

المصادر: United Nations, *Sustainable Development Goals Report 2022* (New York, 2022)؛ و the report of the High-level Committee on Programmes entitled *Valuing What Counts: United Nations System-wide Contribution on Progress Beyond Gross Domestic Product*.

إطار عمل لإضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية

إن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي أمر أساسي لبناء نظام اقتصادي يضفي أهمية على ما يستوجب العنايةَ ألا وهو رفاهية البشر كافة حاضرا ومستقبلا. إن تقدير الأشياء ذات الأهمية حق التقدير يمكن أن يكون له أثر تحويلي يجعل عملية اتخاذ القرارات مستندة بصورة أفضل إلى المعلومات التي تعين على رسم مسار إنمائي أوفر عدلا وأكثر استدامة وشمولا. ولبلوغ تلك الغاية، أعرض ثلاثة مقترحات.

التزام سياسي قوي

أولا، أقترح أن تلتزم الدول الأعضاء التزاما صريحا بتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بأن تتفق، قبل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع في عام 2024، على إطار مفاهيمي يتخذ من خطة عام 2030 مرتكزا له. ويوفر تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج أساسا يستند إليه هذا الإطار، لأنه يعتمد على البحوث التي أجريت على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجه، وذلك يشمل المناقشات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، مواطنِ قوتِه وحدودِه واستخداماتِه، وتحديد القضايا المطروحة لصوغ إطار لوضع السياسات والمقاييس.

وينبغي تصميم الإطار بحيث يحقق ثلاث نتائج رئيسية هي[11]:

(أ) **الرفاه والقدرة على المشاركة** - التركيز على الناس وتعزيز المشاركة المجدية لضمان أن تعكس القرارات احتياجات الناس وأن تمكن كل فرد منهم من المساهمة في التغيير التحويلي؛

(ب) **احترام الحياة والكوكب** - صون الكوكب وضمان إمكانيات الحياة والرفاه في المستقبل؛

(ج) **تقليص مظاهر عدم المساواة وتعزيز التضامن** - بذل الجهود من أجل توزيع الرفاهية توزيعا يتحقق فيه المزيد من المساواة.

وينبغي أن يستند الإطار أيضا إلى ثلاثة عناصر إضافية لتمهيد الطريق للتحول وهي:

(أ) **الحوكمة القائمة على المشاركة وتعزيز المؤسسات** - توجيهُنا صوب ظروف مجتمعية منصفة وشاملة ومأمونة يكون في مقدور جميع الناس أن يشاركوا فيها ويستفيدوا منها بأمان وفعالية (البعد الاجتماعي)؛

(ب) **اقتصادات مبتكرة ومراعية للاعتبارات الأخلاقية** - خدمة الناس والكوكب من خلال نهج مبتكرة كوسيلة لإيجاد حلول جماعية لتحدياتنا، وما يقتضيه ذلك من إجراءات مسؤولة وأخلاقية لتحقيق نتائج إيجابية تدعم حقوق الناس (البعد الاقتصادي)؛

(ج) **الخروج من الضعف إلى القدرة على الصمود** - التركيز على تفاعلنا مع البيئة الطبيعية والبيئة المبنية لتعزيز التأهب وضمان الرفاه في ظروف تتعدد فيها المخاطر وأوجه عدم اليقين (البعد البيئي).

عملية تقنية وعلمية قوية

ثانيا، يجب أن يكون الالتزام السياسي بوضع إطار مفاهيمي لإضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية مصحوبا بعملية تقنية وعلمية لاستحداث المقاييس التي يسترشد بها الإطار. وفي هذا الصدد، أقترح إنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء المستقلين مكلف بإعداد لوحة متابعة بشأن القيمة بحلول آذار/مارس 2024 تضم عددا محدودا من المؤشرات الرئيسية (الأمثلُ ألاّ تزيد عما يتراوح بين 10 مؤشرات و20 مؤشرا) تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي عرض ذلك العمل على الدول الأعضاء للنظر فيه تحضيرا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وينبغي أن يكون فريق الخبراء متعدد التخصصات وأن يضم خبراء وطنيين ودوليين، منهم واضعو السياسات والإحصائيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأكاديميون. وينبغي الاضطلاع بالعمل التقني لاختيار مؤشرات البيانات والتحقق منها من خلال اللجنة الإحصائية التي تستضيف أيضا إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030، لضمان متانة دقة المقاييس وعلميتها.

ويعتبر الإيجاز أحد مواطن القوة في الناتج المحلي الإجمالي. وهو وإن لم يكن بسيطا البتة، إلا أنه يستطيع تلخيص المعلومات بطريقة بديهية ومفيدة. ولا بد أن يحتفظ إطار إضفاء القيمة على الأشياء المهمة بمواطن القوة هذه. فيجب أن يكون موجزا ومقبولا على نطاق واسع وقابلا للمقارنة وقابلا للتطبيق على عملية اتخاذ القرارات.

وفي الوقت ذاته، يعتبر الرفاه والمساواة والاستدامة البيئية ظواهر معقدة متعددة الأبعاد لا يمكن معالجتها بمؤشر موجز واحد كالناتج المحلي الإجمالي. وهذا يستدعي وضع إطار قياس أوسع لرصد الجوانب المتعددة للتقدم وتحليلها والتمكين من فهم أفضل للمقايضات والنتائج.

ولذلك، لا ينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء مؤشر مركب واحد يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. فالمؤشر الدال على كل شيء يقدم معلومات مفرطة في الإيجاز ولا تفيد شيئا يذْكر ومن ثم لا يمكن أن يكون مرجعا وافيا يُسترشد به في وضع السياسات. وأقترح بدلا من ذلك اختيار مجموعة من المقاييس الأساسية التي يجري تقييمها وتطويرها واختيارها من خلال عملية علمية متعددة التخصصات والتي يتعين أن تكون:

- قابلة للمقارنة عبر الزمن والبلدان وأن تكون راسخة وموثوقة
- خاضعة للإشراف القطري
- قابلة للتطبيق عالميا
- قادرة على نقل رسائل قوية وواضحة قابلة للتنفيذ وبديهية
- قوية علميا وسليمة إحصائيا
- دينامية وقابلة للتكرار، استنادا إلى ما هو موجود، مع السماح بإضافة مؤشرات جديدة، حسب الاقتضاء

وينبغي أن تستند منهجية وضع هذه المؤشرات وعمليته إلى القدرات الحالية والعمل الجاري وأن تدمج على الوجه المناسب نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، فضلا عن الأدلة والمؤشرات القائمة، ومنها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ودليل التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى ذات الصلة التي تراعي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

مبادرة رئيسية لبناء القدرات

ثالثا، أقترح تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان بشكل كبير من أجل زيادة تطوير القدرات الإحصائية والتمكين من الاستخدام القطري والإبلاغ عن التقدم المحرز في تجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وسيساعد تطوير القدرات الوطنية أيضا في تطوير واقتراح مقاييس جديدة تتمم الناتج المحلي الإجمالي في إطار عملية ترتكز على المشاركة وسد الثغرات المستمرة في الإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد استطاع الناتج المحلي الإجمالي أن ينال الاعتراف العالمي وأن يصبح المعيار الرئيسي لقياس التقدم الاقتصادي للبلدان وقيمة إنتاجها المحلي من السلع والخدمات لأنه كان مصحوبا باستثمار ودعم كبيرين لتطوير القدرات الإحصائية على المستوى الوطني. ولكي ينجح الجهد الرامي إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي فهو يتطلب استثمارا دوليا طموحا مماثلا في تنمية القدرات.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تساعد المكاتب الإحصائية على تحويل أولوياتها نحو مقاييس جديدة، بما يشمل إجراء محاسبة أكثر شمولا للمخزونات والتدفقات، وأشكال التوزيع، والاستدامة، والمنظورات المشتركة بين الأجيال، وأوجه الضعف والجوانب المتصلة بالابتكار، والحوكمة، والاستقرار، والمشاركة، وحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى لوحة المتابعة، يتعين تمكين الدول الأعضاء من الحصول على مجموعات بيانات شاملة تتيح إمكانية التصنيف. ونظرا للحاجة إلى تطوير المقاييس على نحو يجعلها تعكس عناصر تتجاوز احتياجات الظرف الراهن، فلا يمكن تقييدها بالبيانات التي توجد لدينا في الوقت الحاضر. وستكون إقامة نظم إحصائية قوية وديناميةوبناء قدرة إحصائية متينة عنصرا رئيسيا لتمكين ما يلزم من مرونة لقياس الأشياء المهمة عندما تنشأ تحديات جديدة.

ومع توفير القدر الكافي من بناء القدرات، سوف تضم لوحة المتابعة في نهاية المطاف مجموعة من المعلومات العالية الجودة والمتاحة على نطاق واسع والقابلة للمقارنة استنادا إلى الإحصاءات الرسمية العالمية والوطنية والمصادر والتكنولوجيات الجديدة.

لقد فرضت الجائحة تحديات على المكاتب الإحصائية أدت إلى إيجاد حلول مبتكرة أثرت في طريقة جمعها للبيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك البيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية، وكيفية تقاسمها للبيانات وتجميعها لتقديم أفكار متعمقة في الوقت المناسب. ويعمل العديد من المكاتب الإحصائية بمثابة جهات وطنية مشرفة على البيانات، وهذا يضمن استخدام البيانات كمورد يستفيد منه المجتمع. وينبغي أن تشمل الجهود الجديدة المبذولة في مجال تنمية القدرات اتباع نهج ابتكارية وأن تكفل أن يكون استخدام التكنولوجيات الجديدة متاحا لجميع البلدان.

توصيات للدول الأعضاء

يجب أن يكون العمل المضطلع به من أجل تجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستندا إلى التزام سياسي واضح ومشترك وأن يكون مدعوما بالقدرة والخبرة التقنيتين المعززتين.

وأحث الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) تأكيد التزامها السياسي بوضع إطار مفاهيمي لإضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية يتخذ من خطة عام 2030 مرتكزا له. وينبغي تصميم الإطار بحيث يحقق النتائج التالية: '1' الرفاه والقدرة على المشاركة؛ '2' احترام الحياة والكوكب؛ '3' تقليص مظاهر عدم المساواة وتعزيز التضامن. وينبغي علاوة على ذلك أن يستند إلى العناصر التالية لتمهيد الطريق للتحول: '1' الحوكمة القائمة على المشاركة وتعزيز المؤسسات؛ '2' اقتصادات مبتكرة ومراعية للاعتبارات الأخلاقية؛ '3' الخروج من الضعف إلى القدرة على الصمود.

(ب) الاتفاق على إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع لوحة متابعة للأشياء المهمة تشمل عددا محدودا من المؤشرات الرئيسية (لا يتجاوز عددها ما يتراوح بين 10 مؤشرات و 20 مؤشرا) التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، باتخاذ تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج منطلقاً، وعرض النتائج لتنظر فيها الدول الأعضاء بحلول آذار/مارس 2024، تحضيرا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وينبغي أن يكون فريق الخبراء متعدد التخصصات وأن يضم خبراء مثل واضعي السياسات والإحصائيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأكاديميين، وينبغي أن يكفل أن تستفيد المنهجية واختيار المؤشرات من القدرات الحالية، والعمل الجاري لوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد والأدلة والمؤشرات القائمة، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ودليل التنمية البشرية، والمؤشرات المواضيعية ذات الصلة التي تراعي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛

(ج) توفير الموارد اللازمة لبناء القدرات الإحصائية وجمع البيانات وتعزيزها، ولا سيما على المستوى الوطني، لدعم الجهود الرامية إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي وسد الثغرات التي تعتور الإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تجاوز الناتج المحلي الإجمالي استثمارات كبيرة في البيانات والقدرات الإحصائية على الصعيد الوطني، ولا سيما في البلدان النامية. ويتعين على الدول أن تقوم إضافة إلى تجميع المؤشرات الرئيسية بصيانة وتطوير نظم بيانات وطنية شاملة لتحليل أشكال التوزيع والبيانات المصنفة والتقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزام القاضي بألاّ يترك أحد خلف الركب.

خاتمة

لقد بدأت منذ عقود المناقشات المتعلقة بتجاوز الناتج المحلي الإجمالي وما زالت مستمرة. وقد حان الآن للعمل. إن الاعتماد في المقام الأول على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتقدم لا يعكس بدقة العالم كما هو الآن ولا العالم الذي نَنشدُه للأجيال المقبلة. إننا بحاجة إلى تحول في النموذج الفكري بشأن الأشياء التي نقيسها بكونها مظهرا من مظاهر التقدم، حتى نتمكن من استقاء البيانات المتعلقة بالأنشطة والنتائج التي يمنحها المجتمع قيمة حقا ثم استخدام تلك البيانات كأساس نسترشد به في وضع سياساتنا واتخاذ قراراتنا المالية بصورة أفضل. إن أمامنا فرصة لتحويل مستقبلنا إلى مستقبل تتعزز فيه المساواة ويكون أقدر على الصمود في وجه الأزمات ويتقاسم فيه الناس كافة فوائد التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وبتجاوزنا للناتج المحلي الإجمالي، سنكون قادرين على أن نقيس الأشياء التي نقدرها حق التقدير، ونعيد تحديد ما نعنيه بالتقدم، وكيف نعيد تقييم كيفية توزيع الموارد ونلتزم بالتغيير الحقيقي على ذلك الأساس.

الحواشي

1 من الأمثلة على ذلك تقرير بروتلاند (A/42/427) لعام 1987، وتقرير *Stiglitz, Sen and Fitoussi* لعام 2009، وقائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تضم 500 مبادرة لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي (2019).

2 انظر World Health Organization, "Violence against women", 9 March 2021. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women..

3 انظر https://unsceb.org/topics/beyond-gdp.

4 انظر https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna2008.asp.

5 انظر https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/seea_cf_final_en.pdf و https://seea.un.org/ecosystem-accounting.

6 United Nations Development Programme, *Human Development Report 1990* (Oxford, Oxford University Press, 1990).

7 انظر www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-criteria.html.

8 انظر https://ida.worldbank.org/en/about/borrowing-countries.

9 انظر Jayati Ghosh, "Let's count what really matters", Project Syndicate, 16 June 2022.

10 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022*.

11 ينبغي أن ترتكز النتائج على المبادئ المبينة في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج وأن تستفيد من نهج التنمية البشرية، وتقرير بروتلاند، والتطلعات المحددة في مؤتمري ريو وريو+ 20 وخطة عام 2030.